المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

قسم العدالة البيئية

تقرير
الدورة السادسة
للملتقى الوطني
للعدالة البيئية والمناخية
2022

مسارات نضالية متقاطعة
من أجل معركة واحدة

الحمامات 4 و5 نوفمبر 2022

جانفي 2023

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

قسم العدالة البيئية

تقرير الدورة السادسة للملتقى الوطني للعدالة البيئية والمناخية لسنة 2022

تحت شعار

"العدالة البيئية: مسارات نضالية متقاطعة من أجل معركة واحدة"

الحمامات 4 و5 نوفمبر 2022

المقرر العام: سيرين خضر

الفهرس

تلخيص 5

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من أجل عدالة بيئية ومناخية في تونس..... 8

تقرير اليوم الأول 15

1.المداخلات 15

2. كلمة الحركات..... 22

تقرير اليوم الثاني المخصص للورشات..... 30

1. ورشة الحق في الماء..... 30

2. ورشة الحق في الصرف الصحي 35

3.ورشة التغيرات المناخية والتكيف مع اثارها 41

4. ورشة الفلاحة والسيادة الغذائية 46

5. ورشة السياسات البيئية والإطار التشريعي والقانوني 51

6. ورشة التلوث الصناعي وتجاوزات المنشآت العمومية..... 55

البيان الختامي لأشغال الملتقى الوطني للعدالة البيئية والمناخية .. 63

خاتمة 70

تلخيص

يتضمن التقرير الحالي مختلف المواضيع والورشات التي قدمت طيلة الملتقى الوطني للعدالة البيئية والمناخية في دورته السادسة المنعقدة بمدينة الحمامات يومي 4 و5 نوفمبر 2022حيث تمحورت النقاشات أساسا حول المشاكل البيئية التي تعد من بين المشاغل الانية الخانقة بالبلاد وعلى رأسها مشكل النفايات والتهديدات على السيادة الغذائية.

وافضت ورشات العمل الستة التي انعقدت في اليوم الثاني من الملتقى الى طرح أهم المشاكل البيئية التي تعرفها تونس في ظرف بيئي متدهور مع العمل على تقديم مقترحات وحلول لها. وانقسمت هذه الورشات الى 2 محاور أساسية:

- **الدفاع عن الحقوق:** الحق في الماء، الحق في الصرف الصحي، الحق في الغذاء والامن الغذائي والحق في الصرف الصحي. وارتبطت مجمل هذه الورشات بالعوائق التي تحول دون تحقيق **الحق في المدينة والنفاذ اليها** والى خدماتها، أي النفاذ الى كل التجهيزات والمرافق من بنى تحتية وغيرها لفك عزلة المناطق المحرومة وربطها ببقية المجالات المتاخمة لها

دون اقصائها وتحويلها الى مصبات ومناطق لا تتوفر فيها أدنى مقومات العيش الكريم. ويعود تفاقم المشاكل البيئية خاصة تلك المتعلقة بمسالة النفايات الى سوء حوكمة الشأن البيئي الذي يعرض السكان الى مظالم بيئية ذات أبعاد مختلفة. وفي الحقيقة طرح موضوع المظالم البيئية لا يعدو ان يكون في حد ذاته نتاجا للتهميش الاجتماعي المجالي والاقتصادي التي تشهده المناطق نتيجة تراكم انعكاسات السياسات التنموية والسكنية الإقصائية.

- **وضع استراتيجية لتطبيق العدالة البيئية وارسائها والسعي نحو إقامة قوانين ومحاكم ومخابر خاصة بالشأن البيئي:** يسعى المنتدى الى طرح البدائل بعد القيا م بالتشخيص ودعم التحركات الاحتجاجية للمطالبة بالعدالة البيئية التي يبقى تحقيقها مرتبطا بل رهين إرساء عدالة اجتماعية واقتصادية سيما تلك التي تشمل المناطق الداخلية. وتعد جل التباينات التي تعرفها المناطق الداخلية نتاجا لتراكم تاريخي للمنوال التنموي المعتمد ولمركزية القرار. لقد افضت إعادة توزيع السكان والأنشطة أي الثروة الى تكدسها بمناطق دون غيرها مما أدى الى تفاقم التباينات بهذه المجالات أساسا وبالتالي تعميق الفوارق الموروثة من الفترة الاستعمارية والهيكلة الانية للسلطة والتسيير. ان التدخل للمناداة بالحق في

بيئة صحية وبالعدالة الاجتماعية لا يخلو من الانتهاء الى التصادم مع السلط المحلية والمركزية. فالاحتجاجات تتطلب فهم اليات اشتغال الدولة والابعاد الإجرائية المضنية في الزمن والتكلفة لإثبات المظالم البيئية حيث أقيم بديل لإعادة توزيع الثروة للمناطق الداخلية المهمشة متمثلا في إعادة توزيع المصبات والنفايات نحوها. ويعد البعد الاجرائي والتشريعي في المجال البيئي شائكا نضرا لغياب القضاء المختص وارتفاع تكلفة اجراء التحاليل لإثبات التلوث والتدهور البيئي. لذلك تبنى المنتدى وقسم العدالة البيئية نضالات الحركات الاجتماعية كما يسعى المنتدى ايضا الى البحث عن البدائل والحلول عن طريق تشريك المتضرر أولا والمعني بالأمر عوضا ان تكون هذه الحلول مسقطة من السلطة المركزية. وتهدف مخرجات الورشات إلى حث السلط المركزية للأخذ بالبدائل **التقنية والعملية والإجرائية والمؤسساتية** المطروحة من قبل المنتدى ومختلف الأطراف المتضررة والنخب والصحفيين المشاركين في الملتقى.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من أجل عدالة بيئية ومناخية في تونس

دأب المنتدى منذ 2014 على طرح المشاكل البيئية المنبثقة أساسا من سوء الحوكمة ووهن السياسات التنموية التي يغيب فيها الاستشراف وعادة ما يكون طرح الحلول والبدائل غير ملائم للمشاغل وللواقع المعيش للسكان. ويعمل قسم العدالة البيئية على خلق لقاءات للتشخيص الميداني للواقع البيئي وطرح حلول من شأنها النهوض به.

ان رصد الواقع البيئي نتاج لما هو ميداني ومسجل من المتضررين الذين يعايشون ويواجهون المظالم البيئية الناجمة عن التهميش الاجتماعي والاقتصادي وضعف **الحوكمة** ومنوال **التنمية المعتمد**. كما تنعكس سياسات التنمية والتهيئة العمرانية وأيضا اليات التدخل لمواجهة الازمات على السيادة الغذائية التي أصبحت مهددة نتيجة انتشار الآفات واضمحلال البذور المحلية. ويشهد الوضع البيئي الحالي كذلك تفاقم مشكل تلوث المياه في ظرف يشكو من التأثيرات المضاعفة للتغيرات

المناخية على المنظومة الايكولوجية فضلا عن ندرة الماء، المطروحة الى ما يتجاوز سنة 2030.

يمثل المنتدى فضاءا للتشخيص و طرح الحلول و البدائل الخاصة بالشأن التونسي من قبل كل الذين يواجهون يوميا الضغوطات من السلط المحلية و المركزية جراء المشاكل البيئية وكل ما يمكن اختزاله في **مفهوم غياب الحق في المدينة** وتجهيزاتها و خدماتها .الحق في المدينة الذي اصبح ملازما او **وليدا لمنطق انتقائي في السياسات التنموية أي اقصائي** لبعض المجالات مما يفضي الى عدم دمج النسيج السكاني و الاقتصادي في التنمية ومقومات الحقوق البيئية من ولوج الى الماء الصالح للشراب وخدمات الصرف الصحي والغذاء السليم والبيئة الصحية.

وقد كرس قسم العدالة البيئية بالمنتدى هذا الملتقى لدحض تغيب النشطاء من بعض فئات المجتمع عن المشاركة في القرار وصياغة الحلول بغية طرح استراتيجيات تعزز من الحق في العيش الصحي السليم لكل المواطنين القاطنين **مركز** او **أطراف** المدن **ومهما كانت الفئة الاجتماعية** التي ينتمون اليها. ويصبح المنتدى بذلك عبارة عن مجال تحدد فيه سياقات واستراتيجيات المقاومة والمطالبة بالحق في العدالة البيئية التي يبقى مدى تحقيقها رهين مراجعة الحوكمة ومنوال التنمية المعتمد. وقد

نجح قسم العدالة البيئية من خلال تنظيم الملتقى الوطني السادس للعدالة البيئية والمناخية في مساندة المحتجين.ات ومناصرتهم.هن بغية فك عزلة المناطق الداخلية أساسا وأيضا كل المجالات المهمشة بمراكز او أطراف المدن والتي تبدو عرضة أكثر من غيرها للانتهاكات البيئية. ولقد استقبل الملتقى **141 مشاركا** من بينهم 39 % اناث و61 % ذكور من كافة الجهات التونسية أي من جملة القادمين.ات من مختلف الولايات التونسية الأربع والعشرون. كما لم يقتصر الحضور على مشاركة المتضررين من المتساكنين. نات بل شمل ايضا تواجد ممثلين وممثلات عن جمعيات ومنظمات مهتمة بالشأن البيئي بما يعادل 46% وممثلين. ات عن الحركات البيئية بما يناهز 22%. كما بلغت نسبة الوافدين.ات من المناطق الداخلية 46% كما يبينه الرسم البياني التالي.

أصناف وفئات المشاركين.ات في الملتقى السادس للعدالة البيئية والمناخية

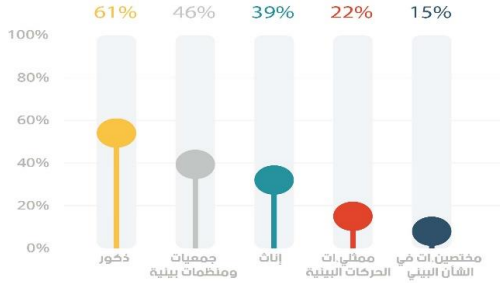

تعكس هذه الأرقام سعي المنتدى و قسم العدالة البيئية لنسج تشبيك و عقد شراكات مع الجمعيات و المنظمات المختصة بالشأن البيئي والمنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية والباحثين .ات بهدف مناصرة الحقوق البيئية ودعم المحتجين.ات و المعتصمين .ات.

يبدو جليا ان المظالم البيئية وليدة تباينات عميقة لمنوال التنمية، للتهميش الاجتماعي -المجالي، لغياب الحوكمة وتداخل السلط اذ أن غياب مؤسسة تنسيقية او قضاء خاص بالمشاغل البيئية يسهل ويراكم التهرب من المسؤوليات القضائية المبعثرة اجرائيا بين العديد من مؤسسات الدولة وأجهزتها دون تحديد فعلي للطرف المتدخل والمكلف بالتسيير والتنفيذ. وقد أرسى المنتدى وقسم العدالة البيئية توجها تضبط فيه استراتيجيات جديدة لمواجهة المظالم واسترداد الحقوق البيئية في ظرف عجزت فيه سياسات الدولة وأجهزتها عن طرح بدائل لمواجهة الازمة واقتصرت عند اندلاع الاحتجاجات على الحلول الأمنية لفك الاعتصامات.

برنامج الملتقى

- **الجمعة 2 نوفمبر 2022 بعد الزوال**
  - **افتتاح الملتقى**
  - **كلمة الترحيب**
  - **اهداف و أنشطة الملتقى**

- منير حسين (عضو الهيئة المديرة للمنتدى): افتتاح الملتقى وكلمة الترحيب
- ايناس لبيض (منسقة قسم العدالة البيئية بالمنتدى): تقديم اهداف وأنشطة الملتقى.

  - **سلسلة من المداخلات**
  - **السلسلة الاولى من المداخلات**

- مها بوهلال (أستاذة جامعية)، تعقيب على بالنصر (أستاذ جامعي): العلاقة بين التهميش الاقتصادي والاجتماعي والمظالم البيئية
- مبروكة خذير، (صحفية): التعاطي الصحفي مع المشاكل والتحركات الاحتجاجية البيئية وأهميته في خدمةالقضايا البيئية، تعقيب محمد ياسين الجلاصي (نقابة الصحفيين).

- **الكلمة للحركات**

- شكري البحري، التلوث بالنفايات الصلبة: عقارب.
- الصادق الهاني، مشكل التلوث بالمياه المستعملة: المعمورة.
- عمر الصالحي، الوجه المظلم للطاقات المتجددة: برج الصالحي.
- حسين الشتيوي، السيادة الغذائية عبر المحافظة على البذور الاصلية.

- **السلسة الثانية من المداخلات**

- مكرم بوزياني (محامي)، تعقيب نجيبة الزاير (قاضية مختصة في القانون البيئي)، تطورات الإطار التشريعي والقانوني ما بعد 25 جويلية 2021 في علاقة بالمسالة البيئية: الفرص والمخاطر.
- ياسر بن عمر (المعهد العالي للعلوم البيئية برج السدرية) مناصرة الحقوق البيئية أهمية الشراكة بين المجتمع المدني والخبراء.

- **نقاشات**
- **نهاية الجلسة العامة**
- **سهرة سينمائية**

- **السبت 3 نوفمبر 2022**
  - **السبت صباحا: ورشات حسب الاختيار**
    - ورشة الحق في الماء
    - ورشة الحق في الصرف الصحي
    - ورشة التغيرات المناخية والتكيف مع اثارها
  - **السبت بعد الزوال: ورشات حسب الاختيار**
    - ورشة الفلاحة والسيادة الغذائية
    - ورشة السياسات البيئية والإطار التشريعي والقانوني
    - ورشة التلوث الصناعي وتجاوزات المنشآت الصناعية
  - **الجلسة الختامية**
    - مخرجات الورشات
    - حوصلة وبيان ختامي

تقرير اليوم الأول

1. المداخلات

يوم الجمعة مساءا تم تقديم كلمة الافتتاح من المنتدى من قبل السيد منير حسين عضو الهيئة المديرة بالمنتدى وتقديم برنامج واهداف الملتقى الوطني السادس للعدالة البيئية والمناخية من قبل منسقة قسم العدالة البيئية السيدة ايناس لبيض.

قدم السيد منير حسين الأهداف المرتقبة من المنتدى الذي يسعى الى وضع استراتيجية جديدة تتلاءم مع حدة الازمة التي تمر بها البلاد والسعي نحو تبني اختيارات أكثر **استدامة**. كما أكد أن المنتدى يسعى من خلال هذه الدورة الى طرح حلول لمواجهة التحديات المناخية ومساندة الفئات الهشة في المطالبة بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في إطار النضال من

اجل إرساء عدالة بيئية ومناخية. كما يسعى المنتدى أيضا الى التصدي الى اليات السلطة في مواجهتها للازمات التي تقتصر على مقاربة قضائية وامنية. فقد واكب المنتدى العديد من القضايا البيئية للمحتجين التي كشفت عن لجوء الدولة الى اليات امنية.

ثم اكدت السيدة ايناس لبيض على ان الملتقى يجمع مشاركين ومشاركات من كل ولايات الجمهورية حرصا على توفير تمثيلية جهوية قادرة على طرح ونقاش أعمق للمشاكل البيئية اليوم وبناء استراتيجيات نضالية اقوى وأنجع.

السيد منير حسين: كلمة الترحيب واهداف الملتقى الوطني السادس للعدالة البيئية والمناخية

السيدة: ايناس لبيض، اهداف وبرنامج الملتقى

ملخص السلسلة الأولى من المداخلات

تفاقمت مشاكل النفايات والمصبات في ظل غياب الحوكمة وسياسات بيئية غير ملائمة للظرف الحالي. واكدت دراسة مثالي صفاقس وعقارب (مصب القنة المراقب) للأستاذة مهى بوهلال عبيد (جامعة منوبة) وتعقيب الأستاذ علي بالنصر (جامعة صفاقس) على تفاقم مشكل النفايات المتأتي من استنزاف المدينة لأطرافها وغياب او ضعف الحوكمة وعدم استشراف حلول بيئية لفك حدة المشكل. الازمة تعود أساسا لغياب الإدارة السليمة للمشكل وحله حيث أقيم مصب القنة على جزء من محمية طبيعية ويطرح مشاكل تتجاوز الازعاج والروائح الكريهة الى انتهاكات تهدد صحة المتساكنين. وقد أدت حدة المشاكل المتأتية من المصب الى احتجاجات من قبل المتضررين الذين احتكموا الى رفع شعارات مبنية على البعد الصحي خلال الاحتجاج من طرف حراك مانيش مصب ضد المظالم البيئية.

صور: شعارات المحتجين حول مشكل مصب عقارب والمطالبة بالحقوق الصحية والعيش السليم

المصدر: مهى بوهلال، قراءة في العلاقة بين التهميش الاقتصادي والاجتماعي والمظالم البيئية

وفي الحقيقة الأسباب عميقة تعود أساسا لسوء الحوكمة التي تضج بها دساتير وقوانين التهيئة العمرانية والى فقدان او انعدام تجديد اليات التدخل ووضع سياسة وقضاء وتشريعات خاصة بالبيئة. ان الظرف الحالي حرج على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مما ينعكس سلبا على المجال البيئي وتداعياته على فئة دون غيرها من المتساكنين المحاذيين للمصبات والذين هم عرضة أكثر من غيرهم للمظالم البيئية. وقد كنا اوردنا في التلخيص ان اليات انتاج المجال رهينة او وليدة سياسات انتقائية في توزيع السكان والمرافق والخدمات وأيضا في توزيع او أحيانا إعادة توزيع كل الأنشطة الملوثة بمجالات دون غيرها.

وأدى تفاقم المشاكل البيئية سيما تلك المتعلقة بالمصبات والنفايات الى تصاعد نسق الحركات الاحتجاجية في غياب التدخل الرسمي لحل المشكل. وأكدت مهى بوهلال أن المشاغل الأساسية للمتضررين لا تتعدى المطالبة بالحق في عيش بيئي سليم وتكريس مبدا العدالة البيئية. وقد يصبح التعاطي الإعلامي مع المشاكل البيئية والتحركات الاحتجاجية صعبا في ظل غياب او ضعف جهاز قضائي مختص وأيضا لارتفاع تكلفة اجراء الفحوص تحققا من التلوث وغيره للمقاضاة والمطالبة بتحقيق العدالة البيئية.

من جانب آخر، أصبح للإعلام خاصة الخاص منه توجه نحو الملفات البيئية (الاحتجاجات والقضايا والتحسيس) في ظل ما يعرفه السياق الحالي من احتقان وتفاقم الازمات في إطار التغيرات المناخية وتداعياتها على الجانب البيئي. كما أن مقاربة واليات التعامل الرسمي مع الازمات البيئية لا تنطوي على **الاستدامة والاستشراف بعيد المدى** مما دفع بالإعلاميين إلى القيام بدور جديد يقتضيه السياق الحالي وذلك بالتحسيس وطرح المواضيع البيئية الحارقة وهو ما قدمته **الصحفية مبروكة خذير** التي توجهت نحو الاختصاص في طرح القضايا البيئية وخلق مساحات إذاعية ومواكبة انية للمخاطر المشخصة من قبل المواطنين والتغطية الميدانية لها. ثم عقب **نقيب الصحفيين التونسيين محمد ياسين الجلاصي** بالقول إنه ينقص الاهتمام بالشأن البيئي من قبل الاعلام العمومي الذي لا يرى في الملفات البيئية القدرة على كسب اهتمام المتلقي والاستجابة لرهانات الحاضر.

ثم تدخل **الأستاذ مكرم بوزياني المحامي**، في تعقيب للسيدة ناجية الزاير القاضية المختصة في القانون البيئي حول تطورات الإطار التشريعي والقانوني ما بعد 25 جويلية 2021 في علاقة بالمسالة البيئية: الفرص والمخاطر. وأكد الاثنان أن

الفصل 47 من الدستور نص على الحق في بيئة سليمة وأن كل المعايير الدولية عندما تطرح حقوق الانسان فان الحق لا بد ان يتوفر على ثلاث شروط أساسية: **إقرار** الحق، **حماية** الحق **والنفاذ اليه** في حين اقتصر الفصل 47 من الدستور على ضمان الحق **وتغافل عن اليات حمايته والنفاذ اليه** مما يخفيه هذا الامر من **ضعف اجرائي وتشريعي**. التغافل عن إقرار وضمان الحق في بيئة سليمة في دستور 2022 أي بعد احداث 25 جويلية يعد بمثابة دليل على غياب مبدا الحق في الحياة. كما لا يعدو مشروع مراجعة مجلة البيئة ان يكون مجرد نص قانوني توجه به رسالة طمأنة للخارج من أجل نيل رضا المنظمات العالمية والجهات المانحة. وبذلك لا تعالج هذه المجلة المشاكل البيئية الحقيقة ولا تكفل ضمان النفاذ الى الحقوق.

ان المطالبة بتكريس عدالة بيئية يبقى رهين تشريك المتضرر في القرار ووضع استراتيجيات للمقاضاة. وتطرح مسالة المقاضاة للدفاع عما عبرنا عنه بالحق في المدينة والعيش البيئي السليم إشكاليات إجرائية وقضائية كما يبقى النضال لتحقيق عدالة بيئية مرتبطا بالقدرة على اثبات الضرر بواسطة اللجوء الى إجراءات معقدة وباهظة التكلفة. وتعد الشراكة مع مخابر المعاهد المختصة في المسالة البيئية كالمعهد العالي لعلوم

وتكنولوجيات البيئية ببرج السدرية توجها يساهم في مناصرة الحقوق البيئية وفضاء يفضي الى إرساء الشراكة بين المجتمع المدني والخبراء وهو ما أكده مدير **معهد برج السدرية الأستاذ ياسر بن عمر** من خلال مداخلته. وتعد الشراكة بين الخبراء ومخابر المعاهد العليا -كالقطب التكنولوجي ببرج السدرية -وكل مكونات المجتمع المدني امرا مهما لمناصرة الحقوق البيئية حيث تفضي الى تكوين مختصين في هذا القطاع لإرساء التنمية المستدامة وأيضا لبلورة البدائل والحلول.

2. كلمة الحركات

تندرج كلمات الحركات ومداخلاتهم في إطار فك عزلة المتضررين من المظالم البيئية وتوجها يكرسه المنتدى لوضع المشاكل القاعدية والميدانية تحت المجهر دون عزل الفاعلين والناشطين الذين يتعرضون لانتهاكات تمس من الحق في العيش الصحي السليم ان كان بمركز او أطراف المدينة وان لا تكون حكرا على فئة اجتماعية دون غيرها.

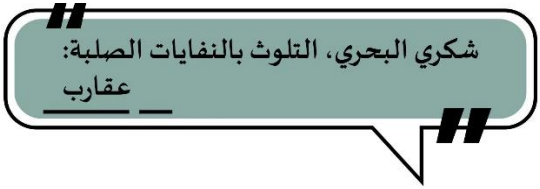

طرح السيد شكري البحري أستاذ مسرحي وناشط بالمجتمع المدني بحراك "مانيش مصب" المشكلة البيئية الانية بصفاقس والمتمثلة في مصب القنة بعقارب. ازمة النفايات تخفي في عمقها التباينات بين مركز وأطراف المدينة فالحلول المبرمجة تسعى فقط لحل مشكل مركز مدينة صفاقس اي البحث في حلول تهم بصفة أحادية المركز وتقصي او تغض الطرف عن الأطراف وهذه البدائل تزيد من حدة المشكل وغضب سكان الأطراف. كما طغى على سياسات اخذ القرار وبرمجة الحلول طابع المركزية وتغييب المواطن الذي يقطن مجالات مهمشة اجتماعيا واقتصاديا مما فاقم من حدة الاحتجاجات ردا على المظالم البيئية المهددة لصحة السكان والمتسببة في انتهاكات لحقهم في عيش صحي سليم (سرطان، عقم، تشوهات، الخ).

ويكشف تصاعد الحركات الاحتجاجية في الحقيقة عن عدم جدوى الاليات المعتمدة لمواجهة الازمات البيئية المتعاقبة والمتكررة بالمدن التونسية والتي تعود أساسا الى سوء الحوكمة والتأطير وتحديد مسؤولية اخذ القرار في ملفات حارقة كملف النفايات والمصبات التي تشمل باقي المدن وليست حكرا على مصب القنة. كما أن مركزية القرار وتغييب تشريك المتضرر في تصور البدائل من شأنه ان يزيد من احتقان الحركات الاحتجاجية

ورفض كل تدخلات الدولة وأجهزتها لحل المشكل سيما وان توجهاتها يغيب عنها الاستشراف والتصورات البعيدة المدى. فمن المفارقات ان يكون المصب في موضع محمية طبيعية وهو ما يدعونا للتساؤل عن الرؤيا واستراتيجيات اخذ القرار التي يغيب فيها احترام القوانين البيئية والزامية قوانين مجلات التهيئة التي وضعها الخبراء والمشرع التونسي نفسه.

كما يكمن المشكل في غياب استراتيجية فعالة حول التعاطي مع ملف النفايات من قبل الدولة وأجهزتها. وتبرز كل اشكال الاحتجاجات ضعف الدولة وأجهزتها في إدارة الازمة وفي مواجهة المحتجين الذين يتعرضون للقمع والإيقاف مما يزيد من درجة الاحتقان عوض تشريك المحتجين في تصور الحلول وإرساء حوكمة فعلية نافذة الفاعلية والصلاحيات.

> "الصادق الهاني، مشكل التلوث بالمياه المستعملة: المعمورة"

اهتمت المداخلة بمشكل يخص منطقة ساحلية بالوطن القبلي وهي المعمورة والتي تحتوي على محمية طبيعية مصنفة ضمن الاتفاقية الدولية "رامسار". ويرتكز اقتصاد المنطقة على الفلاحة أساسا وعلى الثروة المتأتية من شاطئها الذي تحول من ثروة

اقتصادية الى مصبات ملوثة بفعل مشكل قنوات صرف مياه الامطار واختلاطها بالمياه المستعملة. وتفاقمت الاحتجاجات مع تغيب استشارة المواطنين وتشريكهم في مشروع مد قنوات صرف المياه على مستوى مدخل المدينة مما أدى الى إيقاف الاشغال منذ بدايتها.

تحركات المعمورة

المصدر: الصادق الهاني، مشكل التلوّث بالمياه المستعملة: المعمورة

وقد بين المتدخل ان المشروع قد توقف إثر حركات احتجاجية قادها محامون وخبراء الى جانب المتساكنين. ويتمثل المشروع في مد قنوات تصريف مياه الامطار المتأتية من المناطق الصناعية (معامل ومسلخ الخ) المتاخمة لمناطق السكان. وتعد

هذه المناطق الصناعية والسكنية على حد السواء غير مهيئة بشبكات الصرف الصحي. وتحوم التخوفات حول إمكانية خلط قنوات صرف مياه الامطار بالصرف الصحي كما هو عليه الوضع بمنزل تميم من ولاية نابل وولاية اريانة.

عمر الصالحي، الوجه المظلم للطاقات المتجددة: برج الصالحي معتمدية الهوارية

عرج المتدخل على المشاكل البيئية والصحية والضجيج بمنطقة برج الصالحي التابعة للوطن القبلي اين ينتصب حقل انتاج الطاقة من الرياح بسيدي داود. وتضمنت مداخلته استفحال الازمة البيئية بالمنطقة سيما بعد إعطاء الأولوية للمستثمرين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز) الذين لا يهتمون الا بتكثيف الاستغلال المجحف للثروات بغية تحقيق ما أمكن من الأرباح. وتطرق عمر الصالحي الى المظلمة التي تعرض لها أهالي البرج منذ تركيز ناعورات الهواء على أراضيهم وما انجر عنها من اثار بيئية وفلاحية وصحية بسبب الاخلالات الفنية للمشروع وتجاوزات الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

حسن الشتيوي، السيادة الغذائية عبر المحافظة على البذور الاصلية

أرجع المتدخل هنات جهاز الدولة الى ضعف أداء وزارة البيئة وأحيانا تعارضها مع توجهات وزارة الفلاحة مما يجعل الفلاح والمستثمر في ارتباك اجرائي لعدم البت او تداخل القرارات وتعارضها في الان نفسه بين وزارتين. ودعا المتدخل الى اعتماد البذور الوطنية المحلية للحفاظ على السيادة الغذائية وعدم اعتماد سياسة تبعية في البذور الوطنية بالإضافة الى مراجعة القوانين ودور وزارة البيئة ووزارة الفلاحة اللتين تتعارضان وتدعمان البذور الأجنبية على حساب الموروث الوطني. كما شدد على ضرورة مراجعة التشريعات لتحرير القطاع الفلاحي والبذور الوطنية. فالقوانين الحالية تقصي البذور الوطنية وتحمي البذور المستوردة مما يجعل القطاع برمته في تبعية تعيق تحقيق السيادة الغذائية.

نورالدين نصر، انتشار سوسة النخيل الحمراء والحشرة القرمزية على التين الشّوكي

عرج الدكتور نور الدين نصر على مشكل تكاثر افات دخيلة على البلاد التونسية وتهديدها للسيادة الغذائية. فقد غزت الحشرة القرمزية النخيل التونسي منذ 2011 وأضرت بالواحات المحلية ومن قبلها تعرضت دول مثل مصر والسعودية لتبعات انتشار الآفات فقد تحملت كلتا الدولتين نفقات ضخمة في محاولة القضاء عليها قبل اتلافها للواحات.

وقد اتلفت افة سوسة النخيل الحمراء (الحشرة القرمزية) 140000 هكتار من التين الشوكي بالمغرب سنة 2015 وقرابة 650000 هكتار بتونس منذ2011. تتفاقم ازمة توسع انتشار هذه الافة الضارة والمهددة للسيادة الغذائية لتشمل عدد أكبر من البلدان دون النجاح في مقاومتها باستثناء موريتانيا التي تعتبر البلد الوحيد الذي تخلص من هذه الافة خلال 2016-2017.

وتهتك هذه الآفات والحشرات بالمنظومة الأيكولوجية وبالسيادة الغذائية اذ ذكر المتدخل مثال التين الشوكي الذي أصبح مهددا مثل باقي الواحات والضيعات الفلاحية. ويعد التين الشوكي من اهم ثروات المناطق الداخلية كالقصرين وإذ تغزو افة الحشرة القرمزية العديد من المجالات في تونس فقد ظهرت في المهدية ثم امتدت الى المنستير وسوسة ومن ثمة الى صفاقس لتشمل فيما بعد بقية المدن.

المصدر: د. نورالدين نصر، انتشار سوسة النخيل الحمراء على النخيل والحشرة القرمزية على التين الشّوكي

وقد أصبحت هذه الافة تهديدا مباشرا للسيادة الغذائية بمدن عدة ولن تكون حكرا على مجال دون اخر اذ يتواصل انتشارها ليشمل كامل البلاد التونسية في ظل غياب اليات لمقاومتها حيث تتعرض الواحات والعديد من المنتجات الفلاحية للإتلاف سيما في ظل غياب تام للتقصي ولآليات واستراتيجيات لمقاومتها.

تقرير اليوم الثاني المخصص للورشات

1. ورشة الحق في الماء

المسير :حسين الرحيلي. خبير في المياه والتغيرات المناخية

المقرر :بوبكر العكرمي

انطلقت الورشة في حدود الساعة التاسعة صباحا من يوم السبت 2022/11/05 بمحاضرة **للسيد حسين الرحيلي** تمحورت حول الحق في الماء الصالح للشراب وكيفية المحافظة عليه وترشيده وقدم في ذلك العديد من الأرقام والاحصائيات حول الاستهلاك الفردي للماء في تونس الذي يساوي حوالي 400 متر مكعب سنويا بينما يساوي المعدل العالمي حوالي 700 متر مكعب. وتعتبر تونس من ضمن 27 دولة مهددة بالعطش في العالم.

ينبئ الوضع المائي في تونس بكارثة رغم أن دستور 2014 ودستور 2022 أقر بالحق الدستوري في الماء للمواطن التونسي. كما أشار الأستاذ إلى أن تونس ثاني دولة في استغلال الماء المعلب. كما بين أن الصوناد في تونس لا تنتج الماء لكنها تستغله وتوزعه. أيضا فإنه تطرق إلى الاستغلال الفلاحي الذي يناهز 77 من جملة المياه الموجودة. كما بين الأستاذ حسين الرحيلي أن

كمية المياه المهدورة من جراء الأعطاب وعدم صيانة الشبكة يناهز 120 مليون متر مكعب.

كما أشار إلى أن المجال السياحي من أكبر المساهمين في إهدار الماء الصالح للشراب وبين أن كلفة سرير واحد في نزل تساوي 500 لتر يوميا كما أن تكلفة إنتاج بعض المنتوجات الفلاحية تساهم في ضرب المائدة المائية.

صورة من الورشة

تدخل **السيد رابح بن عثمان** عن فرع الرديف تمحور حول معضلة الماء في منطقة السقدود وبين أن المنتدى قام بتأطير الاحتجاجات الأهلية في المنطقة وقام بمراسلة رئيس الجمهورية الشيء الذي أثمر عن لقاء مع وزير الفلاحة تمخضت عنه عديد

المقترحات والمخرجات لكنها ظلت مجرد وعود لم يتحقق منها شيء إلى اليوم ولازالت المعاناة متواصلة.

كما وقع التطرق إلى المشاكل التي تعانيها الجمعيات المائية وأخص بالذكر الجمعية المائية عين جفال بمعتمدية جلمة التي وصلت ديونها إلى حوالي 12 ألف دينار مما انجر عنه قطع الماء عن الأهالي.

شهادة أخرى كانت للسيد الطاهر الهادي من القيروان تحدث من خلالها عن وجود حوالي 70 عائلة بدون ماء مما اضطر الأهالي إلى النزوح كما تمحورت جل النقاشات حول وجود أكثر من 1200 جمعية مائية في تونس تعاني أغلبها الإفلاس ومشاكل في الهيكلة والتسيير.

- 68% من سكان الأرياف لا يتمتعون بالماء الصالح للشراب
- اعتبار أن قضية الماء قضية وطنية

وبعد النقاش والمداولة في كل النقاط من الاستخراج إلى الاستهلاك إلى الترشيد وكيفية تسيير القطاع، جاءت **التوصيات والمقترحات التالية**:

✓ اقتراح وزارة للمياه مهمتها المحافظة على المياه وتحقيق العدالة في التوزيع وترشيد الاستهلاك وحماية الموارد المائية

- ✓ إعادة النظر في سياسات الدولة العمومية في علاقة بالماء الصالح للشراب وتشريع قوانين جديدة قادرة على معالجة التجاوزات
- ✓ تفعيل دور المجتمع المدني في التصدي للتجاوزات في حق المواطن في علاقة بالماء الصالح للشراب
- ✓ نشر الوعي لدى الناشئة
- ✓ توعية الفلاح بعدم غراسة أنواع معينة تساهم في استنزاف الثروة المائية
- ✓ تطوير التقنيات من أجل خفض كمية الاستهلاك في الحوض المنجمي وجلب ماء البحر من الصخيرة من أجل الاستعمال الصناعي ونقل الفسفاط بالأنابيب
- ✓ إلغاء رخص الاستغلال لشركات الماء المعلب
- ✓ إعادة مصلحة الإرشاد الفلاحي صلب وزارة الفلاحة وتشريك المجتمع المدني في التوعية
- ✓ رسالة مناصرة إلى أهالي الحوض المنجمي ولكل المناطق التي تعاني من العطش والانتهاكات
- ✓ ادراج مادة التربية البيئية ضمن برامج وزارة التربية للناشئة في المدارس من أجل جيل جديد صديق للبيئة
- ✓ المطالبة بوضع برمجة مشاريع مقاومة الانجراف في المناطق الفلاحية

- ✓ العودة إلى بناء الجوابي والماجل في البيوت وتثمين مياه السطوح
- ✓ الاستفادة من مياه العيون الجبلية وترشيد استغلالها

وتم اختتام الورشة بكلمة السيد حسين الرحيلي الذي دعا الحضور للقيام بزيارات ميدانية وتحويل اللقاءات على عين المكان للمساندة والتوعية والدفاع عن الحقوق البيئية والحق في الماء الصالح للشراب بعيدا عن الخطابات ومجرد بيانات مساندة ودعا إلى الاقتراب أكثر من المتضررين.

2. ورشة الحق في الصرف الصحي

مسيرة الورشة :ألفة المؤدب. جمعية النهوض بثقافة البيئة

مقررة الورشة :رحاب مبروكي

افتتحت الورشة بكلمة لرئيسة جمعية النهوض بثقافة البيئة الفة المؤدب للحديث عن تردي الوضع البيئي عامة فيما يتعلق بالحق في التطهير.

صورة من الورشة

سير الورشة

"مداخلة عادل المولى: التلوث برواد"

تضمنت الورشة سلسلة من الشهادات تناولت انتهاكات بيئية في مناطق عدة من الجمهورية، وافتتحت بكلمة للناشط

البيئي عادل المولى للحديث عن معضلة الصرف الصحي بمنطقة رواد من ولاية اريانة، وتضرر آلاف المواطنين بما فيهم السكان والمؤسسات الجامعية من الروائح الكريهة جراء انسياب المياه الاسنة في مناطق عدة (رواد، سكرة الشمالية، اريانة الشمالية، رياض الاندلس، الغزالة). وذلك في ظل غياب دور الاطراف المعنية والموكول لها مهمة حل هذا الإشكال. ورغم التنديد والاحتجاج والمراسلات، إلا ان السلطة لم تبد اي استجابة أو تفاعل مع محاولات نشطاء المجتمع المدني المحلي في حل هذا الاشكال البيئي.

مداخلة زياد بن علي:
التلوث بخليج المنستير

تطرق فيها الى معضلة التلوث بخليج المنستير عبر سكب مياه الصرف الصحي بالبحر وتعطيل المشاريع التي كان من المبرمج انجازها من أجل توسيع قنوات الصرف الصحي اضافة الى تأثير أحواض تربية الاسماك على الوضع البيئي بالمنطقة بسبب تعمد أصحابها الى القاء بقايا الادوية المستعملة في البحر ما سبب بروز ظاهرة التصحر البحري. وأشار ايضا الى اهمية

تثمين المياه المستعملة ومعالجتها لاستغلالها في مختلف الانشطة الفلاحية او الصناعية.

مداخلة أيمن حمام:
التلوث بمنزل تميم

أشار الى تحول الهيكل التابع للدولة المتمثل في الديوان الوطني للتطهير الى أكبر ملوث للبيئة عبر القيام بمشاريع تسبب التلوث للأودية والشواطئ اضافة الى ضعف التدخل عند تعطل قنوات مياه الصرف الصحي واعتمادها منوال نقل التلوث من مكان الى اخر والاكتفاء باستبعاد نقاط التلوث عن المناطق السكنية دون البحث في حلول جذرية لإنهائها. كما تطرق الى عدم قيام الوكالة الوطنية لحماية المحيط بدورها ما دفع بالجمعيات البيئية الناشطة بالمنطقة الى التكفل بدور المراقبة.

مداخلة صادق الهاني:
التلوث بالمعمورة

تطرق الى اشكالية التلوث بالمياه المستعملة المتسربة من قنوات الصرف الصحي ومن المصانع المنتصبة بالمنطقة، كما أشار الى مشروع مد قنوات مياه الصرف الصحي والذي سيأثر على

المحمية الطبيعية المتواجدة بالجهة التي تضم نباتات واصناف حيوانية نادرة، وعندما قام الاهالي والنشطاء بالتنديد بهذا القرار تم استبدال مكان صرف المياه الى البحر وهذا ما سيساهم في مزيد تردي الوضع البيئي امام تنصل كل من البلدية وديوان التطهير من مهامهم والتحجج بغياب الوسائل المادية واللوجستية لمقاومة التلوث.

"مداخلة نور الدين الفتني:
بخصوص مشكلة الصرف الصحي بالمحمدية"

يقوم ديوان التطهير بضخ كميات كبيرة من المياه المستعملة دون معالجة مباشرة بواد مليان وهذا ما أدى الى حصول عديد الاضرار البيئية مثل نفوق بعض الحيوانات البحرية وتضرر الغطاء النباتي والأراضي الزراعية المجاورة للوادي. ورغم تنديد المواطنين ونشطاء المجتمع المدني بكل من المحمدية والخليدية بهذه المعضلة البيئية إلا ان الوضع لم يتغير منذ اخر جلسة جمعت ممثلين عن الاهالي بأعضاء بلدية المحمدية للبحث عن حل يقطع مع اشكال التلوث بالمنطقة. وتم اخراج الملف من المحلي الى الجهوي عبر قيام البلدية بإرسال مراسلات الى كل من

الولاية وديوان التطهير لكن نفس الاشكال بقي متواصلا الى حد اليوم ولم تبد اي من السلطات استجابة لمطالب الاهالي.

التوصيات الموجهة الى السلطة

- ✓ تجديد وصيانة شبكات الصرف الصحي وتوسيعها من أجل الترفيع في طاقة استيعابها وزيادة عدد محطات الضخ
- ✓ تحيين القوانين والتشريعات حتى تستجيب للمتطلبات الحالية للأفراد وتواكب النمو الديمغرافي والصناعي
- ✓ احترام المواصفات الوطنية والدولية لرسكلة مياه الصرف الصحي
- ✓ تشريك المجتمع المدني الى جانب السلطة التشريعية لتقديم مقترحات بخصوص اصدار قوانين لحماية البيئة والافراد من التبعات السلبية للصرف الصحي بالإضافة الى تشريكه في انجاز دراسات ومخططات مشاريع
- ✓ انفتاح الدولة على تشريك الجامعات ومعاهد الدراسات التكنولوجية والبيئية لإيجاد حلول لمشاكل التلوث بالصرف الصحي
- ✓ توفير الاعتمادات والتمويل اللازم للقيام بالدراسات

التوصيات الموجهة الى الجمعيات والمنظمات

- ✓ خلق تشبيك بين المدافعين عن الحقوق البيئية وتوحيد القضية البيئية من جمعيات ومنظمات لتسليط الضوء على جميع الاشكاليات المطروحة في جميع الجهات والعمل على التعريف بها على مستوى وطني
- ✓ تبني استراتيجية التقاضي البيئي على مستوى وطني قبل الالتجاء الى القضاء الدولي ومقاضاة الدولة على عدم التزامها بما ورد في المعاهدات والاتفاقيات التي امضت عليها
- ✓ التوعية والتحسيس بأهمية الجانب البيئي لدى الناشئة عبر امضاء اتفاقيات مع وزارة التربية وبعث نوادي تربية بيئية بالمدارس الابتدائية

3. ورشة التغيرات المناخية والتكيف مع اثارها

مسيرا الورشة :آسيا القزي. منظمة هيفوس وصابر عمار. منظمة شباب تونس يؤثر

مقرر الورشة :أشرف الدخيلي

انطلقت فعاليات الورشة في تمام الساعة التاسعة صباحا يوم الخامس من نوفمبر 2022 بتقديم كل الحاضرين لأنفسهم. ومن ثمة تم التعريف بالتغيرات المناخية المعضلة التي ترجع بداياتها الى الثورة الصناعية. وتمحور النقاش في جزئه الأول حول أسباب وتداعيات التغيرات المناخية على أقطا ر العالم النامي خصوصا على تونس. كما تم التطرق إلى الحلول والوعود الخاوية التي تم الاتفاق عليها سواء في مؤتمرات ا لأطراف المتتالية والفريق الدولي الحكومي المعني بتغير المناخ .هذه الحلول كشفت عدم المساواة والظلم المسلط على البلدان النامية والهوة الكائنة بين بلدان الشمال والجنوب.

صورة من الورشة

الشهادات الحية كانت ذات أهمية كبرى للرفع من وعي الحاضرين ولفت انتباههم لتداعيات التغيرات المناخية في بلادنا خاصة في كركوان، قابس والقيروان. وتمحورت النقاشات بعدئذ على التجارب الشخصية مع هذه الظاهرة، اثارها وطرق التعامل معها خاصة فيما يتعلق بالمزروعات. كما وقع تسليط الضوء على دور السلط المحلية خاصة منها البلديات في مجابهة هذه التغيرات المناخية.

وبعد حوار طويل عبرت فيه كل الأطراف على مشاغلها، تم التوصل الى عديد الحلول والمقترحات قسمت الى عدة أبواب نذكر منها: السياسية، العملية، التقنية، المؤسساتية والآليات المعتمدة.

المقترحات السياسية

- ✓ ضرورة احداث انتقال ايكولوجي،
- ✓ وضع الفلاح في قلب السياسات الفلاحية الإيكولوجية،
- ✓ ايجاد أو وضع سياسات مناخية محلية تتماشى مع خصوصية هذه المناطق،
- ✓ إحداث شراكات بين وزارة التربية والوزارات المعنية بالتغير المناخي،
- ✓ تغيير السياسات والاستراتيجيات الفلاحية،

- ✓ تجويد منظومة الصرف الصحي،
- ✓ إضافة بند العمل المناخي ضمن مداولات المجلس الوزاري والمجالس الجهوية والمحلية،
- ✓ إعادة توزيع الصلاحيات بين وزارتي البيئة والفلاحة،
- ✓ ضمان تحول جذري في فهم الجانب المتعلق بالجندرة قائم على منهجية حقوق الإنسان وإصدار قانون لحماية البيئة.

المقترحات العملية

- ✓ العودة إلى الممارسات الفلاحية التقليدية،
- ✓ تمكين المرأة الفلاحة في علاقة بالتأقلم مع التغيرات المناخية وخاصة حق الملكية،
- ✓ المكافحة المندمجة للآفات والحشرات وبناء قدرات الفلاحين،
- ✓ دعم الفلاحين على تكوين هياكل تنظم وتدعم صمودهم، خاصة غرف الفلاحين،
- ✓ اعتماد الممارسات الجيدة وتعميم استعمالها،
- ✓ الاقتصاد الغابي،
- ✓ وضع بنية تحتية تساعد على تجميع مياه الأمطار،
- ✓ تكوين لوبي بيئي يؤطر الحركات البيئية ويساند كل حراك،

- ✓ المحافظة على المناطق الرطبة وتثمينها على اعتبار دورها الهام في التخفيف والتأقلم وتخفيف حدة الظواهر المناخية كالفيضانات،
- ✓ تشجيع الفلاحة في المدن من أجل تعزيز صمود سكان المدن،
- ✓ تنظيم برنامج تشبيك للتعريف بالمبادرات والحلول والممارسات الجيدة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، ادماج التغير المناخي في المجالس الجهوية والمحلية،
- ✓ حشد المدارس كمختبرات للتكيف وتطوير نماذج التكيف.

المقترحات التقنية

- ✓ استخدام أبنية متكيفة ومرنة مع تغير المناخ،
- ✓ استعمال التقنيات الفلاحية الحديثة من أجل تحسين استغلال الموارد الطبيعية
- ✓ إحداث وسيلة إعلام مختصة في البيئة.

الجانب المؤسساتي

- ✓ الزامية الاعتراف بالواحات كمنظومة بيئية هشة،
- ✓ تحيين القوانين ذات العلاقة بمسألة التغيرات المناخية،

- ✓ إفراد التقاضي البيئي بدوائر قضائية مختصة وتكوين القضاة للبت في القضايا المتعلقة بالبيئة والسياسات البيئية،
- ✓ وضع كراس شروط أو آلية تشريعية قصد تشجيع البناءات المستدامة ذات كفاءة طاقية تستجيب للتحديات والتغيرات المناخية وفرض ضرائب بيئية

الآليات المعتمدة

- ✓ إحداث خلية أزمات،
- ✓ إحداث جائزة للفلاحين حول التأقلم من أجل تحفيزهم على تفعيل ممارسات التأقلم،
- ✓ الإنذار المبكر بالأخطار المنتظرة للحد من تأثير الكوارث المناخية وخاصة على الفئات الأكثر هشاشة
- ✓ دعم آليات مراقبة التمويلات المناخية.

هذا واختتمت الورشة في تمام الساعة الثانية عشر وثلاثون دقيقة.

4. ورشة الفلاحة والسيادة الغذائية

مسير الورشة: نورالدين نصر. دكتور مختص في السياسات الفلاحية والريفية

مقررة الورشة: اميمة الهنداوي

السبت 5 نوفمبر 2022

الحاضرون

- نشطاء المجتمع المدني
- الحركات البيئية (القيروان, صفاقس, الهوارية, المعمورة)
- ممثلون عن جمعيات بيئية
- فلاحون
- باحثون في المجال الزراعي
- صحفيون
- عضو عن لجنة الفلاحة بالمجلس البلدي بالقيروان
- أساتذة وباحثون

صورة من الورشة

سير الورشة

- افتتحت الورشة بمداخلة الدكتور نورالدين نصر من خلال تقديمه لتقرير السياسة الفلاحية في تونس وتداعيات التخلي عن مفهوم السيادة الغذائية لصالح الفلاحة الربحية.
- شهادة الفلاح سعيد بالناصر.
- نقاش حر مع تقديم المقترحات والتوصيات لتعزيز السيادة على منظومة الإنتاج ومسالك التوزيع ودور المجتمع المدني في ذلك.

اهم النقاط التي تناولها تقرير السياسة الفلاحية

- تعريف الامن الغذائي.
- وصول الثورة الخضراء الى نهاية الطريق والعجز عن تحقيق الامن الغذائي العالمي.
- اهم تداعيات الثورة الخضراء على البيئة وعلى الاقتصاد وعلى الصحة.
- الطقس يتغير كذلك الفلاحة والغذاء.
- الرجوع الى الأنماط البيولوجية والاعتماد على التنوع البيولوجي.
- الوضع الفلاحي في تونس.

اهم النقاط التي تناولتها شهادة الفلاح سعيد بالناصر من حفوز

شهادة فيها نقد لسياسة وزارة الفلاحة خاصة الوضع الحالي, حيث تم ذكر مشاكل ديوان الحبوب من خلال التفريط في مخازن الحبوب, ومشاكل ديوان الزيت التي تتمثل في الصمصرة ومشاكل التذويب والتعليب, كذلك مشاكل ديوان تربية الماشية خاصة عدم تلقيح الابقار وترقيمها والتصريح بمعلومات مغلوطة. إضافة الى ذلك مشاكل منظومة اللحوم وذكر مثال منتجي اللحوم البيضاء وكيفية افلاسهم نتيجة فشل السياسات المعتمدة.

اهم التوصيات والمقترحات

- ✓ دعم الفلاحة العائلية (كل عائلة تمتلك ارض ولو صغيرة تقوم بإنتاج مستحقاتها بمفردها).
- ✓ الانتقال الى الفلاحة الايكولوجية (الزراعة الحافظة / البذر المباشر) والحد من استغلال المبيدات.
- ✓ التداول الزراعي ودعم البقوليات لصحة التربة والانسان والتقليص من توريد البقوليات.

- ✓ العمل على التقليص والحد من التبذير (حيث تقدر الخسائر في الحبوب ب 19 % على كامل سلسلة القيمة / اتلاف 900.000 خبزة في اليوم).
- ✓ العمل على اعتماد نظام غذائي صحي ومستدام (اقل فارينة واقل زيوت متدنية الجودة مع أكثر قمح صلب نوعية جيدة وأكثر بقوليات).
- ✓ دعم وانشاء سوق البذور التضامني لتحقيق الامن الغذائي.
- ✓ تبني استراتيجية مقاومة الانجراف أنجع بالنسبة للتربة.
- ✓ تغيير طرق الحرث.
- ✓ استغلال الأراضي الدولية في بعث مشاريع فلاحية للشباب لتحقيق الامن الغذائي خاصة في زراعة الحبوب.
- ✓ رفع المديونية على صغار الفلاحين.
- ✓ مراجعة تسعيرة القمح.
- ✓ قيام المنتدى بحملة مناصرة عن طريق يوم تحسيسي حول أهمية الفلاحة والمخاطر التي تهدد المواطنين بالإضافة الى أهمية البذور الاصلية وتثمينها.
- ✓ تقنين رخص حفر الابار من قبل سلطات الاشراف.
- ✓ تشجيع الشباب على بعث المشاريع الفلاحية.
- ✓ توجيه الموارد المائية لتحقيق الامن الغذائي.

- ✓ منع زراعة المنتجات التي تستهلك كميات كبيرة من الماء كالورقيات / القرعيات / الطماطم المعدة للتحويل
- ✓ الشراكة بين متساكني الأرياف والمدن من خلال التعاون والتضامن عن طريق التشارك في الأراضي والدعم المالي وتوفير المواد الاولية.
- ✓ انتاج اللحوم البيضاء والبيض من خلال الرجوع الى تربية دواجن الضيعة (الدجاج / الديك الرومي/ السمان/ الارنب).
- ✓ تحقيق الاكتفاء المنزلي من الالبان من خلال تربية الماعز مثلا (معزة في كل بيت).
- ✓ معالجة مياه الصرف الصحي من اجل ري الاعلاف.
- ✓ استعادة البذور الاصلية ومنع الأسمدة والادوية المسممة للتربة.
- ✓ تطوير وسائل الإنتاج من اجل مكننة فلاحية عصرية.
- ✓ تثمين الفائض من الإنتاج وإيجاد حلول من اجل تركيز مصانع صغيرة للتحويل.
- ✓ تحقيق الاكتفاء من الحبوب من خلال 1 كغ زريعة في 1000 متر مربع.
- ✓ تحقيق الاكتفاء من اعلاف الماشية من خلال الاعلاف الخضراء (قطانيا / فصة / شعير / قصيبة ...).

5. ورشة السياسات البيئية والإطار التشريعي والقانوني

مسير الورشة: الأستاذ إبراهيم سوودي المحامي

مقرر الورشة: رابح بنعثمان

التوقيت: من الساعة 14 الى الساعة 16

صورة من الورشة

استهل الأستاذ إبراهيم الورشة بالحديث عن الإطار العام الذي تتنزل فيه وتطرق الى اهم النقاط التي ستقع مناقشتها مؤكدا على ان الهدف الرئيسي هو الخروج بتوصيات ومقترحات تتعلق بمشروع مجلة البيئة والهنات التي تخللته وهو ما سياتي على ذكره الأستاذ مكرم بوزياني والقاضية نجيبة الزاير اللذان تطرقا بصفة

مفصلة على نقاط ضعف هذه النسخة مؤكدين على انه يعكس غياب الإرادة السياسية لمعالجة الإشكالات البيئية.

بعد ذلك تم فتح باب النقاش ويمكن تلخيص **اهم النقاط** فيما يلي:

- استنادا الى المشروع المقدم البيئة ليست مسالة أولوية بالنسبة للمشرع.
- غياب أي سند قانوني واضح يجرم الانتهاكات البيئية.
- تخلي حاكم الناحية عن دوره في متابعة الجرائم البيئية.
- إشكالية انعدام التكوين البيئي لدى معظم القضاة.
- في القضايا البيئية التي عادة ما تتطلب القيام باختبارات لاحظنا محدودية في عدد الخبراء المختصين هذا إضافة الى التكلفة الكبيرة لهذا النوع من الاختبارات.
- في مشروع مجلة البيئة الذي عرضته سلطة الاشراف تم التطرق الى المسألة الاستراتيجية وهي بالأساس مسألة سياسية وليست من مشمولات المجلة.
- للقانون البيئي خصوصية وهي التوازن بين الاقتصادي والاجتماعي.
- هدف المجلة تجميع القوانين البيئية المشتتة وإتمام المنظومة القانونية البيئية.

- يبدو ان هذه المجلة صيغت أساسا لتسويقها للخارج وإرضاء للمانحين.

- باستثناء الفصلين 47 و48 لم يتطرق دستور 2022 الى المسألة البيئية ويمكن القول انه تراجع على دستور 2014 سيما في مسالة تغييب هيئة التنمية المستدامة والحفاظ على الأجيال القادمة.

- أهمية الاشتباك القانوني في القضايا البيئية.

- خلت المجلة من أي تعريف لمصطلح "البيئة".

- لا يمكن حصر مسألة حماية البيئة في مجلة بدليل ان هناك دولا ليست فيها مجلة بيئة ورغم ذلك تحترم فيها المعايير البيئية.

- أهمية وجود المحكمة الدستورية لتنفيذ القوانين البيئية.

- افتقار المحاكم الى غرفة تهتم بالقضايا البيئية.

- عزوف القضاة وعدم جرأتهم في الفصل في القضايا البيئية (مشكلة في التحييث)

وبعد هذا النقاش المستفيض الذي تم فيه نقد مشروع مجلة البيئة تمحورت **التوصيات** فيما يلي:

✓ اقتراح العمل على صياغة مجلة موازية لمجلة البيئة يساهم فيها المجتمع المدني عل اختلاف مشاربه.

- ✓ تدعيم التقاضي البيئي والتكثيف من القضايا البيئية من اجل خلق فقه قضائي بيئي.
- ✓ تخصيص دوائر مختصة صلب المحاكم تعنى بالقضايا البيئية.
- ✓ دعم ثقافة الاشتباك القانوني للجمعيات وتكوينها في كيفية تكوين الملفات القضائية ذات البعد البيئي.
- ✓ تكوين القضاة بما فيها النيابة العمومية في القانون البيئي وأهميته (قانون داخلي ومعاهدات دولية).
- ✓ ادراج نص قانوني بالمجلة يعفي المتقاضي من مصاريف الاختبار التي يجب ان تتكفل بها الدولة المحمول عليها تحميل المصاريف ان كان الطرف المُخِل من الخواص.
- ✓ إعادة صياغة المجلة صياغة قانونية وعامة ومجردة وملزمة.
- ✓ العمل على إيجاد سياسة تشريعية موحدة.

6. ورشة التلوث الصناعي وتجاوزات المنشآت العمومية

مسير الورشة: سيف بن يوسف. منظمة محامون بلا حدود

مقررة الورشة: ولاء خضري

تم في إطار الملتقى الوطني للعدالة البيئية أيام 4 و5 نوفمبر 2022التطرق ضمن ورشة "التلوث الصناعي وتجاوزات المنشآت الصناعية" التي انعقدت في 5 نوفمبر 2022 والمسيرة من طرف السيد " سيف بن يوسف " عن "منظمة محامون بلا حدود" الى التجاوزات المتعلقة بالصناعات الملوثة للهواء والماء على حد السواء مع الاشارة لتفاقم االازمة في ظل الغياب التشريعي المنظم للمجال البيئي والتهاون مع المسألة والذي من شأنه خلق عدة تجاوزات تم التطرق إلى بعضها عن طريق شهادات حية نقلها ناشطو ا المجتمع المدني المشاركين بالورشة.

صورة من الورشة

شهادة السيد ونيس معزاوي
حول تجاوزات معمل الاسمنت الابيض القصرين

تحدث السيد "ونيس معزاوي" وهو مواطن اصيل منطقة فريانة من ولاية القصرين عن التلوث الصناعي المتمثل في استعمال معمل الاسمنت الابيض للفحم الحجري ضمن عملية مزيج الطاقة وهو وإن اعتبرت تكلفته الاقتصادية اقل من غيرها من المشتقات الطاقية فإن مضرته على السكان وعلى المنطقة ككل في تضاعف.

فحسب شهادة السيد ونيس معزاوي فان ما يقارب 80% من حالات السرطان موجودة بمنطقة فريانة إلى جانب أن 50% من السكان يعانون حاليا من حساسية مفرطة جراء الغازات المنبعثة من المصنع. هذا وقد أشار السيد ونيس ضمن مداخلته لتضرر الأراضي الفلاحية كذلك نظرا لاتساع دائرة التلوث الصناعي التي تسبب فيها معمل الاسمنت.

وبالنسبة للتحركات التي قام بها أهالي المنطقة فقد امتدت منذ سنة 2019 تحت شعار "اوقفوا الفحم"، تم فيها التقدم بعدة مطالب للسيد رئيس البلدية، رئيس منطقة الحرس الوطني، رئيس فرقة الأبحاث وذلك تحت موضوع " طلب الاذن

بجلسة مع مدير معمل الاسمنت" وقد آلت كلها بالرفض، رغم تواصل الاحتجاجات والاعتصامات بمنطقة فريانة التي انجر عن بعضها توقيف المعتصمين بالمراكز الامنية للتحقيق معهم.

هذا على غرار توثيق المشكل عبر منشورات مواقع التواصل الاجتماعي وأهمها على موقع الفيسبوك حيث نقل من خلالها المتساكنون شهادات حية تضمنت تشكياتهم من المسألة وبعض الصور المعبرة عن مدى الضرر الذي لحقهم، اهمها منشور فيسبوك لسنة 2019.

ومن أهم المطالب التي رفعها المتساكنون ضمن احتجاجاتهم تزويد المصنع على الاقل بمصفاة هواء تعمل على تنقية الهواء المنبعث من المصنع.

وعلى إثر الشهادة الحية تدخل المشاركون بالورشة ليتم التطرق الى دور الدولة في تعميق المسألة باعتبار أنها تلزم مصانع الأسمنت بأن يكون 30% من الطاقة المعمول بها من الفحم الحجري، ويتم التنصيص على هذه المسألة ضمن كراس الشروط.

شهادة السيد رامي الطرابلسي
حول تجاوزات "معمل الطماطم" بصاحب الجبل

نقل السيد رامي مشكلة التلوث الصناعي الذي تشهده منطقة صاحب الجبل من معتمدية الهوارية جراء استعمال أحد مصانع الطماطم المعلبة لغاز "الفيول" الذي يطلقه المصنع ضمن دخان كثيف ملوث بالقرب من المجمعات السكنية بالمنطقة وهو ما يضر مباشرة بالسكان المحليين ويتسبب في انتشار جملة من الاوبئة والامراض ولعل السرطان أهمها حسب الشهادات الحية بقوله " أصبح الموت الطبيعي في منطقة صاحب الجبل بالسرطان".

هذا إلى جانب تأكيد السيد رامي على الاستغلال الفاحش من قبل المصنع سابق الذكر للثروة المائية باستنزافه المياه الجوفية حيث تم الاشارة الى ان الاستعمال اليومي للمياه ضمن أعمال المصنع فقط، تعادل تقريبا ضعف الاستعمال اليومي للمواطنين بالجهة للمياه.

ثم أن ما عمق المشكل أكثر، ان المصنع الى جانب المس من الحقوق الصحية للمتساكنين قد مس من الحقوق البيئية للمنطقة ككل باعتبار أن المياه المستعملة للمصنع يتم تصريفها

في وادي الصيادي المجاور للسكان والذي يتصل بدوره بمياه البحر وهو ما يشكل خطرا حقيقيا فيما يتعلق بالثروة البحرية وتسبب في انقراض انواع من الاسماك وقد عبر السيد رامي عن حدة المسألة بقوله "المصنع دمر الماء.. والبحر..والناس".

وقد تحرك سكان المنطقة ضد المصنع المتسبب في التلوث الصناعي وتم مواجهة تحركاتهم الاحتجاجية بالرفض والتهديد ما جعل المتساكنين يتراجعون تدريجيا عن احتجاجهم.

وتمثلت مطالب المتساكنين المتضررين في إلزام المصنع بالتخلي عن استعمال مادة الفيول وتعويضه بالغاز الطبيعي، وهو حل قد سبق وان اقترحته السلطات المختصة واقترحت التكفل ب 80% من تكلفة الربط وتكفل المصنع ب 20% فقط الا ان السيد المستثمر قد رفض هذا الحل مطلقا.

كما يطالب المتساكنون بإعادة هيكلة قنوات تصريف المصنع للتقليص من حدة التلوث المنجر عنه.

وقد عبر المشاركون في الورشة بدورهم عن مساندتهم وقلقهم حول المسألة وتم الاشارة بأن المسؤولية الاولى تقع على عاتق الدولة ووزارة الصناعة تحديدا باعتبارها من يستورد مادة "الفيول" ذات نسب تلويث عالية.

كما عبر أحد المشاركين أنه ومن وجهة نظر علمية لم يتم بعد إثبات كون التلوث من المسببات الأولى لمرض السرطان وهو ما يعرقل عملية المجابهة والتحاج به امام القضاء او من يهمه الامر.

> شهادة حول التلوث الصناعي المتسبب فيه معمل الحلفاء بالقصرين

أفضت شهادة شاب من منطقة القصرين حول مشكل معمل الحلفاء الذي تم إنشاؤه منذ سنة 1962 بالقصرين إلى طرح سؤال حول جدية ونجاعة تغير موقعه والى المواقف والاحتجاجات العكسية بين الساعين لغلق المصنع والمعارضين للفكرة باعتباره مورد رزق لما يقارب 10 آلاف عائلة.

ولم يتم التغاضي عما يسببه المصنع من أضرار بيئية باعتبار أنه حسب شهادة الأستاذ "حسين الرحيلي" يضخ يوميا في الطبيعة ما يقارب 3 أطنان من مادة الزئبق الملوثة، ويستعمل من 1200 الى 2000 متر مكعب من الماء يوميا وهو ما يعادل استعمال ولاية القصرين كاملة. هذا الى جانب الهواء الملوث الذي ينتجه والذي عبر المشارك من ولاية القصرين عن خطره بعبارة ان " **العصفوريتعدى فوق المعمل يموت** ".

وهذا وتم اعتبار ان العملة في حد ذاتهم يمثلون خطرا إذا ما تم الاقتراب منهم بمسافة أقل من 100 متر نظرا للإشاعات التي يواجهونها في المصنع.

لنخلص إثر مداخلته أن مصنع الحلفاء بالقصرين يمس من الحق في بيئة سليمة والحق في الصحة وهو ما جعل من تغير مكان المصنع يطرح قضية مركزية بالجهة.

توصيات الورشة

تم من خلال التوصيات مناقشة بعض الحلول التي اقترحها المشاركون ولعل أهمها:

- ✓ يوم غضب بيئي وطني تعرب مختلف مكونات المجتمع المدني من خلاله عن قلقها حول المسار البيئي بتونس وتندد من خلاله بالتجاوزات العديدة في حق البيئة بالمجال الصناعي وغيره.
- ✓ تكوين لجنة بحث ومتابعة تضم مختلف مكونات المجتمع المدني من جمعيات، محامين، رابطة الدفاع عن حقوق الانسان.. ويقسم العمل إلى دراسة الحلول القريبة، ومتوسطة المدى، والبعيدة فيما يخص النهوض بالمجال البيئي في تونس.

- ✓ وتدخل الاستاذ المحامي" مكرم بوزيان" للتأكيد على اهمية التقاضي الاستراتيجي بتحضير ملفات التقاضي عن طريق البحث في الاحصائيات والمسببات ومواجهة الدولة بها، بمعنى مقاضاتها، وهو ما من شأنه خلق فقه قضاء جديد يلفت انتباه المشرع ويفتح المجال للتقاضي الدولي.
- ✓ حث الدولة على اعتماد سياسة تشجيع الصناعيين للتعاون فيما بينهم وبأن تصبح مخلفات مصنع ما مادة أولية لمصنع آخر تحت باب الرسكلة واعادة تدوير الفضلات الصناعية بطريقة تقنية.

مخـــرجـــات الـــورشـــة

تعلقت مخرجات الورشة بالتوصيات التي تخص السياسات والمتمثلة على التوالي في:

- ✓ مطالبة الدولة بقياس نسب التلوث بأنواعها التي سببتها المصانع.
- ✓ مطالبة الدولة بتركيز معدات قياس التلوث الهوائي.
- ✓ إلزام المؤسسات بتركيز معدات التصفية.
- ✓ تشجيع المقاربة الايكولوجية الصناعية.

البيان الختامي لأشغال الملتقى الوطني للعدالة البيئية والمناخية

نحن المجتمعون.ات اليوم بتاريخ 05 نوفمبر 2022 في الدورة السادسة للملتقى الوطني للعدالة البيئية والمناخية تحت شعار **"العدالة البيئية: مسارات نضالية متقاطعة من أجل معركة واحدة"**، وبحضور عددٍ من والباحثين.ات ونشطاء/ناشطات من المجتمع المدني والحركات البيئية وضحايا المظالم والانتهاكات البيئية، لكي نستعرض سويا رهانات الوضع البيئي في تونس وسبل التخفيف من حدّة الاثار التي يواجهها المناخ، ولمناقشة عدد من الاشكاليات المطروحة اليوم كالحق في الماء والصرف الصحي والتغيرات المناخية والتلوث الصناعي والسيادة الغذائية ومجالات الاهتمام الأخرى، عبر المداخلات والورشات التي أمنها باحثون.ات وممثلون.ات عن المجتمع المدني وتناولت مواضيع ذات علاقة بالقضايا والحقوق البيئية والأطر التشريعية المنظمة لها، وذلك من أجل السعي لضمان حق الجميع في الماء وفي البيئة السليمة، وحث الدولة على مكافحة تغير المناخ وتسريع وتكثيف الاجراءات اللازمة لمستقبل مستدام خال من الملوثات.

نحن المجتمعون.ات اليوم، وبعد اقتناعنا الراسخ بأن تحقيق التنمية المستدامة والبيئة السليمة هو الشرط الأساسي والسبيل الوحيد لتوفير مقومات الحياة الكريمة وضمان الكرامة البشرية للجميع. فإننا:

- ندعو صناع القرار الى ضرورة جعل المسألة البيئية قضية رئيسية، وفي مقدمة الاهتمامات، وإدراجها الاولوية القصوى في السياسات التنموية المتبعة في البلاد،

- كما نعرب عن قلقنا ازاء انحدار الوضع البيئي في تونس عبر حرمان الافراد من ابسط حقوقهم الانسانية التي ضمنها لهم الدستور والنصوص التشريعية والاتفاقيات الدولية وعلى رأسها حقهم في الماء وفي البيئة السليمة،

- نؤكد على ضرورة ترسيخ اعلام بيئي يهدف الى توعية المتلقي بأهمية الدفاع عن قضايا البيئة ويحشد الرأي العام حول أهم الملفات البيئية الحارقة بالإضافة الى كشف التجاوزات البيئية ومناصرة بدائل المنظمات والحركات المدافعة عن العدالة البيئية والمناخية،

- نؤكد على حرصنا الدائم على مناصرة قضايا البيئة والضغط على سلطة الاشراف من أجل توفير بيئة عيش امنة وصحية

بعيدة عن كل المخاطر المحدقة بحياة الافراد ومستقبل الاجيال القادمة وضامنة لحقوق ذوي.ذوات الهمم، وذلك عبر التنفيذ الفعلي لتعهداتها البيئية والالتزام بما أمضت عليه أمام أنظار العالم وتمتيع الافراد بحقوقهم المنتهكة والقضاء على نقص المياه وتلوثها وانعدام شبكات الصرف الصحي والتصدي لتلوث الهواء والتربة جراء الممارسات غير القانونية للمؤسسات الصناعية عبر استخدامها غير المستدام للموارد المائية وإلقاء نفاياتها بالمحيط.

- نشيد بمجهودات المنظمات والجمعيات والحركات والأفراد الحاضرين في هذا الملتقى لإيمانهم ووعيهم بأهمية المسألة البيئية ولتشبيك جهودهم من أجل تضييق فجوة التلوث وتردي المنظومة البيئية، وذلك للقفز من التدهور المزمن الذي تعيشه البيئة منذ عقود نحو وضع بيئي أكثر صحة وأمنا.

وبناء على ما تم تداوله من نقاشات أثناء الملتقى، فإننا نقدم سلسلة من التوصيات والمقترحات التالية:

✓ أولا، ندعو الدولة التونسية الى إيلاء الملف البيئي والحقوق البيئية الأهمية اللازمة انطلاقا من الترابط الوثيق بين الحقوق البيئية وسائر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حيث أنه لا عدالة اجتماعية دون عدالة بيئية.

✓ وفي **مجال المياه** فإننا ندعو إلى:

- تحديد الأولويات في استعمال الماء مع التركيز على المياه المعدة للشرب،
- إعادة النظر في وسائل تعبئة المياه السطحية وخاصة في مجال تشريك المواطن من خلال الماجل، الفسقيات وكل التجهيزات العمرانية،
- العمل على إعداد خارطة للإنتاج الفلاحي موجهة نحو إنتاج الاحتياجات الأساسية للسكان،
- إلغاء التزود بالماء الصالح للشراب بالأرياف عن طريق منظومة المجامع المائية وتعويضها بصوناد ريفي.

✓ وفيما يتعلق **بالصرف الصحي** فإن دعوتنا تتجدد الى:

- تجديد شبكات الصرف الصحي في علاقة بطاقة الاستيعاب والترفيع في عدد محطات الضخ من أجل تغطية كامل تراب الجمهورية،

- تحيين النصوص التشريعية قصد أقلمتها مع المتطلبات الحالية ولمواكبة التطورات المستقبلية وخاصة منها الديمغرافية والصناعية

- تطوير وتفعيل وتعميم اليات المعالجة الثلاثية

- فصل شبكة تصريف المياه المستعملة المنزلية عن شبكة المياه الملوثة الصناعية واعداد خارطة نقاط سوداء في علاقة بالصرف الصحي من اجل تكثيف الجهود والحد من آثار التلوث الصناعي، خاصة على الشريط الساحلي

✓ اما عن **اشكالية <u>التغيرات المناخية</u>** فإن الدعوة ملحة الى:

- وضع صغار الفلاحين والبحارة في مركز الفاعلين في مجابهة تأثيرات التغيرات المناخية

- تغيير جذري في السياسات المناخية وإعلان حالة الطوارئ المناخية

- ضمان انتقال ايكولوجي عادل يتبع مقاربة حقوقية وتمشيا مندمجا وشاملا يأخذ بعين الاعتبار ظاهرة التنقل المناخي لأشخاص يضطرون إلى هجر مساكنهم وأراضيهم هربا من التلوث أو الجفاف أو بحثا عن واقع بيئي أفضل يحفظ كرامتهم.

- ✓ وفيما يتعلق **بالتلوث الصناعي** فإن الدعوة ملحة لـ:
  - إلزام المؤسسات بتركيز معدات تصفية الملوثات الغازية والسائلة قبل التخلص منها
  - اعتماد مقاربة الايكولوجيا الصناعية
  - مطالبة الدولة بتفعيل قانون قياس التلوث وتركيز معدات قياس التلوث الهوائي بالتحديد.
- ✓ كما نجدد دعوتنا الى تكريس **السيادة الغذائية** عن طريق:
  - توجيه الموارد المائية لتحقيق الأمن الغذائي
  - دعم المبادرات الاجتماعية في علاقة بإنشاء سوق البذور المحلية التضامني
  - تخصيص الأراضي الدولية لدعم الشباب في بعث مشاريع فلاحية موجهة لتحقيق الأمن الغذائي من زراعة حبوب وغيرها.
- ✓ وبالنسبة لمشكل **التلوث بالنفايات الصلبة** وجب العمل على:

- إتباع حلول مستدامة للتصرف في النفايات عن طريق التوجه نحو سياسة الفرز والتثمين والقطع نهائيا مع تقنية الردم لما لها من آثار وخيمة على البيئة وصحة الانسان،

- ادماج الجانب الاجتماعي والمقبولية المجتمعية عند تركيز مصبات النفايات والتوقف عن نقل التلوث من مكان إلى آخر وإسقاطه باستمرار على الجهات والفئات المهمشة والتي تفتقر إلى الآليات السياسية والاقتصادية اللازمة للتصدي له،

✓ وختاما، وفيما يتعلق **بالسياسات البيئية والإطار التشريعي**:

- وجب إعادة صياغة مجلة البيئة صياغة قانونية وعامة ومُجرّدة ومُلزِمة

- العمل على خلق سياسة تشريعية موحدة

- دعم مبدأ الاشتباك القانوني وتكوين القضاة بما فيها النيابة العمومية في القانون البيئي واحداث دوائر مختصة في القضاء البيئي.

خاتمة

تعد مخرجات الملتقى الوطني للعدالة البيئية تعبيرا عن توجه المنتدى وقسم العدالة البيئية بالخصوص الذي يولي اهتماما للمجالات الداخلية والمهمشة اقتصاديا واجتماعيا والتي بقيت بمنأى عن الديناميكيات الاقتصادية التي تشهدها مراكز المدن الهامة. ففك عزلة هذه المناطق وتمكين المواطنين من حقهم في الماء الصالح للشراب والحياة في إطار فضاء صحي سليم لا يمكن ارساؤه الا عبر تمكينهم من حقهم في المدينة وحق النفاذ اليها والى خدماتها ومرافقها. ويوفر قسم العدالة البيئية بالمنتدى مجالا لمواكبة ومناصرة القضايا البيئية والتوجه الى السلط والفاعلين وأصحاب القرار لحلحلة المظالم التي تتمركز مجاليا بالأطراف وبالمناطق الداخلية التي تراكمت بها مخلفات منوال التنمية المعتمد منذ الاستقلال الى اليوم.

ورغم ما يضج به الدستور وامثلة وقوانين التهيئة من تشريك المواطن في تصور البدائل ووضع الاستراتيجيات يبقى حل المشاكل البيئية والنفايات خاصة مسقطا من السلطة المركزية و/او المحلية في تغييب تام للمتضرر وتطلعاته ومقترحاته. ويترجم هذا التوجه في الحقيقة غياب الحوكمة كما يعكس تفاوت وتداخل السلط الموكلة اليها هذه الملفات في ظل غياب قضاء

بيئي وضعف الإطار التشريعي الخاص بحماية البيئة والحقوق البيئية.

وتبقى التصورات وطرح البدائل رهينة الارادة السياسية لأصحاب القرار والدولة التي بقيت مقتصرة على نقل التلوث من مكان الى آخر داخل المناطق الداخلية او أطراف المدن وعلى حساب المحميات الطبيعية والمنظومات الايكولوجية التي تجرم كل القوانين انتهاكها في حين يتم تجاوزها وتجاهلها من قبل السلطة المركزية والمشرع في حد ذاته.

FTDES

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 باب بحر تونس 1000

الهاتف: 129 325 71(216+) الفاكس: 128 325 71(216+)

contact@ftdes.net ftdes.net